[251] يضمنها بأكثر مال، ويرخص نفسه فيتذلل للخليفة أو للحاشية من الخدم والحريم والقهرمانات. ولو ألقينا نظرة سريعة على الوزارات في عصر المقتدر لوجدنا مدى التسيب بل والاضطراب البارز فيها. فالوزارة كانت بيد العباس بن الحسن، ثم تقلدها محمد بن موسى بن الفرات عام 296 هـ، ثم تقلدها محمد بن عبيدالله بن يحيى بن خاقان في عام 299 هـ، ثم تقلدها علي بن عيسى بن الجراح عام 301 هـ، ثم جاء ابن الفرات وتقلدها ثانية عام 304 هـ، ثم عزل ابن الفرات وتقلدها حامد بن العباس، ثم عزل منها عام 311 هـ وتقلدها ابن الفرات ثالثة، ثم عزل منها عام 312 هـ وتقلدها أبو القاسم عبد الله بن محمد الخاقاني، ثم تقلدها أبو العباس أحمد بن عبيدالله الخصيبي عام 313 هـ، ثم تقلدها الوزير ابن مقلة من خلال انقلاب دبره مع القاهر بالله، ثم أقره المقتدر ثانية لما فشل انقلاب القاهر بالله، ثم عزله المقتدر عام 318 هـ، وتقلدها سليمان بن الحسن بن مخلد، ثم تقلدها الحسين بن القاسم بن وهاب عام 319 هـ، ثم عزله وتقلدها الفضل بن جعفر بن الفرات عام 320 هـ، والذي بمجيئه يشتد الخلاف بين المقتدر وقائده المبعد مؤنس بعد ما قام الوزير بدور الوساطة بين الطرفين ظنا منه أنه سيوفق الى وئام بينهما، إلا ان الاحداث خيبت ظن الوزير، وبعدها نشبت معركة ضارية بين المقتدر ومؤنس أدت بحياة المقتدر وانتهاء خلافته التي دامت خمسا وعشرين سنة، وهي مليئة بالاحداث والفتن، وغلاء الاسعار، ونشوب الثورات، كثورة القرامطة واستقلالهم في البحرين، وحركة الخليفة المخلوع القاهر بالله، وسيطرة الفاطميين على مصر، واضطهاد الشخصيات والاسر، ومصادرة أموالهم، وتحكم الخدم والحاشية والنساء والقهرمانات في سياسة الدولة، وشيوع ظاهرة الرشوة في كل دوائر الدولة، ولم يسلم من هذه الرذيلة حتى الخليفة المقتدر وامه شغب، وظلم الرعية، وتدهور الحالة الاقتصادية بسبب تعطيل الاموال وعدم